مناقشة توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال إلى 1.1 مليار دينار.. وتولى مجلس الإدارة 12 عضواً منهم أعضاء مستقلون

«بيتك» يعقد جمعية عمومية 20 يناير لمناقشة الاستحواذ على «المتحد»

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية يوم الاثنين الموافق 20 يناير المقبل وذلك لمناقشة الاستحواذ على البنك الأهلي المتحد.

وقال «بيتك» في بيان نشر أمس على موقع البورصة إن بنود جدول الأعمال ستكون كالتالي:

● سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية بشأن مشروع الاستحواذ على البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. وتحويل أعماله والبنوك التابعة له الى أعمال متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية واعتماده.

● استعراض تقرير مجلس الإدارة في شأن مشروع الاستحواذ على البنك الاهلي المتحد ش.م.ب والموافقة عليه.

● اعتماد التقييم للاصول الذي تم من قبل كل من المستشارين العالميين كريديت سويس (Credit Suisse) واتش اس بي سي (HSBC) وسعر التبادل العادل المحدد لتبادل الأسهم والبالغ 2,325581 سهما من أسهم البنك الاهلي المتحد ش.م.ب مقابل السهم الواحد من أسهم بيت التمويل الكويتي.

● اعتماد التقييم للأصول العينية الذي تم من قبل أحد المقيمين المعتمدين من هيئة أسواق المال بشأن زيادة رأس المال.

● الموافقة على إدراج بيت التمويل الكويتي في بورصة مملكة البحرين وتفويض مجلس الإدارة أو من يكلفه في تحديد تاريخ تنفيذ القرار واتخاذ جميع الاجراءات الواجبة لتنفيذه.

● الاطلاع على الرأي الفني للمستشار العالمي جولدمان ساكس بشأن سعر التبادل واعتماده.

● الموافقة على توصية مجلس الإدارة بالاستحواذ على 100٪ من أسهم رأسمال البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. عن طريق تبادل الاسهم بمعدل التبادل البالغ 2,325581 سهما من أسهم البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. مقابل السهم الواحد من أسهم بيت التمويل الكويتي. على أن يكون تنفيذ هذا القرار معلقا على موافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. على الاستحواذ على 100٪ من أسهم رأس المال بطريقة تبادل الاسهم وبالمعدل المحدد أعلاه وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه في ذلك في تقديم عرض الاستحواذ واستيفاء متطلبات الجهات الرقابية في الكويت ومملكة البحرين.

● الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال المصرح به لبيت التمويل الكويتي الى مبلغ 1,1مليار دينار عن طريق إصدار عدد 4,2 مليارات سهم بالقيمة الاسمية للسهم (مع تفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم)، وتخصص هذه الاسهم للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. في اليوم الذي يتم تحديده لتنفيذ الاستحواذ على أساس سعر التبادل البالغ 2,325581 سهما من أسهم البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. مقابل السهم الواحد من أسهم بيت التمويل الكويتي. مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ تنفيذ القرار وإصدار أسهم زيادة رأس المال واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ التبادل البالغ 2,325581 سهما من أسهم البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. مقابل السهم الواحد من أسهم بيت التمويل الكويتي. على أن يكون تنفيذ هذا القرار معلقا على موافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. على الاستحواذ على 100٪ من أسهم رأس المال بطريقة تبادل الاسهم وبالمعدل المحدد أعلاه وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه في ذلك في تقديم عرض الاستحواذ واستيفاء متطلبات الجهات الرقابية في الكويت ومملكة البحرين.

● الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال المصرح به لبيت التمويل الكويتي الى مبلغ 1,1مليار دينار عن طريق إصدار عدد 4,2 مليارات سهم بالقيمة الاسمية للسهم (مع تفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم)، وتخصص هذه الاسهم للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. في اليوم الذي يتم تحديده لتنفيذ الاستحواذ على أساس سعر التبادل البالغ 2,325581 سهما من أسهم البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. مقابل السهم الواحد من أسهم بيت التمويل الكويتي. مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ تنفيذ القرار وإصدار أسهم زيادة رأس المال واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ التبادل البالغ 2,325581 سهما من أسهم البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. مقابل السهم الواحد من أسهم بيت التمويل الكويتي. على أن يكون تنفيذ هذا القرار معلقا على موافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. على الاستحواذ على 100٪ من أسهم رأس المال بطريقة تبادل الاسهم وبالمعدل المحدد أعلاه وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه في ذلك في تقديم عرض الاستحواذ واستيفاء متطلبات الجهات الرقابية في الكويت ومملكة البحرين.

● الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال المصرح به لبيت التمويل الكويتي الى مبلغ 1,1مليار دينار عن طريق إصدار عدد 4,2 مليارات سهم بالقيمة الاسمية للسهم (مع تفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم)، وتخصص هذه الاسهم للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. في اليوم الذي يتم تحديده لتنفيذ الاستحواذ على أساس سعر التبادل البالغ 2,325581 سهما من أسهم البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. مقابل السهم الواحد من أسهم بيت التمويل الكويتي. مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ تنفيذ القرار وإصدار أسهم زيادة رأس المال واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ التبادل البالغ 2,325581 سهما من أسهم البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. مقابل السهم الواحد من أسهم بيت التمويل الكويتي. على أن يكون تنفيذ هذا القرار معلقا على موافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. على الاستحواذ على 100٪ من أسهم رأس المال بطريقة تبادل الاسهم وبالمعدل المحدد أعلاه وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه في ذلك في تقديم عرض الاستحواذ واستيفاء متطلبات الجهات الرقابية في الكويت ومملكة البحرين.

● الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال المصرح به لبيت التمويل الكويتي الى مبلغ 1,1مليار دينار عن طريق إصدار عدد 4,2 مليارات سهم بالقيمة الاسمية للسهم (مع تفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم)، وتخصص هذه الاسهم للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. في اليوم الذي يتم تحديده لتنفيذ الاستحواذ على أساس سعر التبادل البالغ 2,325581 سهما من أسهم البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. مقابل السهم الواحد من أسهم بيت التمويل الكويتي. مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ تنفيذ القرار وإصدار أسهم زيادة رأس المال واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ التبادل البالغ 2,325581 سهما من أسهم البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. مقابل السهم الواحد من أسهم بيت التمويل الكويتي. على أن يكون تنفيذ هذا القرار معلقا على موافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. على الاستحواذ على 100٪ من أسهم رأس المال بطريقة تبادل الاسهم وبالمعدل المحدد أعلاه وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه في ذلك في تقديم عرض الاستحواذ واستيفاء متطلبات الجهات الرقابية في الكويت ومملكة البحرين.

● الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال المصرح به لبيت التمويل الكويتي الى مبلغ 1,1مليار دينار عن طريق إصدار عدد 4,2 مليارات سهم بالقيمة الاسمية للسهم (مع تفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم)، وتخصص هذه الاسهم للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. في اليوم الذي يتم تحديده لتنفيذ الاستحواذ على أساس سعر التبادل البالغ 2,325581 سهما من أسهم البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. مقابل السهم الواحد من أسهم بيت التمويل الكويتي. مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ تنفيذ القرار وإصدار أسهم زيادة رأس المال واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ التبادل البالغ 2,325581 سهما من أسهم البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. مقابل السهم الواحد من أسهم بيت التمويل الكويتي. على أن يكون تنفيذ هذا القرار معلقا على موافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي البنك الاهلي المتحد ش.م.ب. على الاستحواذ على 100٪ من أسهم رأس المال بطريقة تبادل الاسهم وبالمعدل المحدد أعلاه وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه في ذلك في تقديم عرض الاستحواذ واستيفاء متطلبات الجهات الرقابية في الكويت ومملكة البحرين.

● الموافقة على تعديل المادة رقم 8 من عقد التأسيس والمادة رقم 7 من النظام الأساسي وتعديل رأس المال على النحو التالي: «مقدار رأسمال الشركة المصرح به 1,11 مليار دينار موزعة على 11,1 مليار سهم قيمة كل سهم مائة فلس وجميعها أسهم نقدية».

ومقدار رأسمال الشركة المصدر 697,6 مليون دينار موزعة على 6,9 مليار سهم قيمة كل سهم مائة فلس وجميعها أسهم نقدية.

وعلى مجلس الإدارة أن يقوم بإعادة تعديل المادتين على ضوء عدد الاسهم التي يصدرها مجلس الإدارة بعد تنفيذ الاستحواذ فعليا.

● الموافقة على تعديل المادة 16 من النظام الأساسي على النحو التالي: «مع مراعاة ما هو مقرر في قانون الشركات، يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من اثني عشر عضوا، على أن يتضمن المجلس عددا من الأعضاء المستقلين حسب ما هو مقرر في تعليمات الجهات الرقابية، بحيث لا يقل عددهم عن أربعة أعضاء وبما لا يزيد على نصف عدد أعضاء المجلس واستثناء من ذلك يجوز ألا يقل عدد الاعضاء المستقلين عن عضوين اثنين بداية من تاريخ 2020/6/30 وعن أربعة أعضاء بداية من تاريخ 2022/6/30 وتنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري. وتكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويتعين ألا تزيد فترة عضوية الاعضاء المستقلين عن دورتين».

على أن يسري هذا التعديل بدءا من الانتخابات التي سوف يتم فتح باب الترشح لها لدورة مجلس الإدارة (الخامسة عشرة) التي تبدأ من 2020/1/1.

● الموافقة على تعديل الفقرة رقم 3 من المادة 17 من النظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع) على النحو التالي:

النص المقترح

فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، يجب أن يكون مالكا بصفة شخصية أو يكون الشخص الذي يمثله مالكا لعدد من أسهم الشركة. وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أيا من الشروط المتقدمة أو غيرها من الشروط الواردة في قانون الشركات أو القوانين الاخرى زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدان ذلك الشرط.

● تفويض مجلس الإدارة أو من يكلفه بذلك في اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الجمعية وتحديد مواعيد تنفيذها.

انخفاض ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في أكتوبر إلى 33,8 مليار دينار.. الأدنى منذ 2015

43,6 مليار دينار حجم الودائع.. بنمو سنوي 1,2٪

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن إجمالي الودائع في أكتوبر 2019 ارتفع على أساس سنوي بنسبة 1,2٪، حيث بلغت أرصدة الودائع في البنوك المحلية نحو 43,6 مليار دينار، في الوقت الذي ارتفع فيه النشاط الائتماني للبنوك بنسبة 4,7٪ على أساس سنوي، حين سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية بنهاية أكتوبر نحو 38,3 مليار دينار، وفق بيانات بنك الكويت المركزي.

وأضاف التقرير أن قيمة النمو السنوي للودائع بلغت حوالي 535 مليون دينار، مدفوعا بارتفاع ودائع القطاع الحكومي 9,9٪ (635 مليون دينار)، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص بنحو 0,3٪ (100,4 مليون دينار).

وعند المقارنة على أساس شهري، ارتفع إجمالي الودائع بنحو 0,5٪، مدفوعا بارتفاع طفيف لودائع القطاع الخاص نسبته 0,3٪ أي نحو 112 مليون دينار، بينما زادت الودائع الحكومية بنسبة 1,3٪ أي 91 مليون دينار متخطية نحو 7 مليارات دينار في أكتوبر 2019، مقارنة مع 6,9 مليارات دينار في سبتمبر 2019.

وأوضح التقرير أن حصة الودائع للقطاع الخاص تراجعت الى 83,9٪ من إجمالي الودائع في أكتوبر 2019 مقارنة مع 84,7٪ في أكتوبر 2018، بينما ارتفعت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 16,1٪ من إجمالي الودائع مقارنة مع 15,3٪ في أكتوبر 2018، مدفوعة بارتفاع الودائع الحكومية في الوقت الذي سجل تراجعا طفيفا لودائع القطاع الخاص.

وتراجعت ودائع القطاع الخاص في أكتوبر على أساس سنوي 0,3٪ أي 100,4 مليون دينار مقتربة من 36,6 مليار دينار مقارنة مع 36,7 مليار دينار في أكتوبر من العام الماضي، في حين تحسن حجمها بنسبة 0,3٪ عند المقارنة على أساس شهري عن حجمها في سبتمبر الذي بلغ حوالي 36,5 مليار دينار.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 92,3٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص، منخفضة قليلا عن نسبتها البالغة نحو 92,9٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص في أكتوبر 2018، فيما تستحوذ الودائع بالعملات الأجنبية على الحصة الباقية.

وذكر التقرير أن توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها يشير إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد تراجعت حصتها في أكتوبر إلى 59,5٪ من ودائع العملة المحلية مقابل 60,2٪ في الشهر نفسه من العام الماضي، بينما تحسنت حصة الودائع تحت الطلب بنحو طفيف إلى 25,4٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في أكتوبر 2019 مقارنة مع 25,2٪ في أكتوبر 2018، وارتفعت حصة ودائع الادخار إلى 15,1٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنة مع 14,6٪ في أكتوبر 2018.

وأشار التقرير الى أن الودائع تحت الطلب بلغت نحو 8,6 مليارات دينار في أكتوبر منخفضة 0,3٪ على أساس سنوي، فيما ارتفعت ودائع الادخار بنحو 2,8٪ حين سجلت 5,1 مليارات دينار في أكتوبر 2019، أي بارتفاع بنحو 139 مليون دينار على أساس سنوي، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل الى 20 مليار دينار في أكتوبر بنحو 2٪ مقارنة مع قيمتها في نفس الشهر من 2018. وعلى ذلك تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية 0,9٪ أي حوالي 291 مليون دينار على أساس سنوي، في أول تراجع سنوي منذ نهاية 2015 وصولا إلى 33,8 مليار دينار في أكتوبر 2019، في المقابل ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية متخطية 2,8 مليار دينار في أكتوبر بنسبة 7,3٪ مقارنة مع 2,6 مليار دينار في أكتوبر 2018، وذلك قد يكون بسبب زيادة الجنيه الاسترليني بنحو 1,5٪ مقابل الدينار في نهاية أكتوبر 2019 على أساس سنوي، في حين تراجع تراجع اليورو بنحو 1,7٪ مقابل الدينار للفترة نفسها تأثرا بأزمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وعدم التوصل لاتفاق إلى الآن، فيما انخفض الدولار الأميركي على نحو طفيف 0,2٪ مقابل الدينار للفترة نفسها.

تراجعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في أكتوبر على أساس شهري أي بنسبة 2,3٪، وودائع الادخار 0,4٪ في حين ارتفعت الودائع لأجل بنحو 1,2٪ على أساس شهري. وعلى ذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في أكتوبر على أساس شهري 0,03٪ أي حوالي 10,4 ملايين دينار مقارنة مع 33,77 مليار دينار في سبتمبر 2019. على الجانب الآخر ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية 3,7٪ زيادة عن حجمها بنهاية سبتمبر حين بلغت 2,7 مليار دينار.

بينما ارتفعت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية متخطية 7 مليارات دينار في أكتوبر على أساس سنوي 9,9٪، وعلى أساس شهري زادت 1,3٪ عن سبتمبر 2019 البالغ نحو 6,9 مليارات دينار.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة ارتفعت إلى 95,7٪ من إجمالي ودائع القطاع الحكومي في أكتوبر العام الحالي مقارنة مع 95٪ في أكتوبر العام الماضي، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 4,3٪ مقابل 5٪ في أكتوبر 2018.

تصل قيمتها إلى 500 مليون دولار

مساهمو «جي أف أتش» يوافقون على إصدار صكوك

هشام الريس مترئسا اجتماع الجمعية العامة العادية

أعلنت مجموعة جي أف أتش المالية عن اختتام اجتماع الجمعية العامة العادية بنجاح، والذي عقد أمس في المقر الرئيسي للمجموعة بمرفأ البحرين المالي، برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة هشام الريس، وبحضور المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وعدد من موظفي المجموعة، بالإضافة إلى ممثلين من وسائل الإعلام المختلفة. وخلال الاجتماع، وافق المساهمون على جدول أعمال الجمعية العامة العادية، ومحضر الاجتماع السابق الذي عقد بتاريخ 28 مارس 2019، كما حصلت المجموعة على موافقة المساهمين فيما يتعلق بالتوصية إلى مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار صكوك تصل قيمتها إلى 500 مليون دولار من خلال إصدار واحد أو أكثر، بموجب الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرقابية المختصة.

وتماشيا مع التحديثات الرقابية التي تمت مؤخرا فيما يتعلق بصناعة السوق، حصلت المجموعة على موافقة المساهمين على تعيين صانع سوق للمجموعة واستخدام ما يصل إلى 3٪ من إجمالي الأسهم الصادرة للمجموعة لأغراض صناعة السوق للسنة المالية 2019، وحتى موعد اجتماع الجمعية العامة المقبل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وتفويض مجلس الإدارة أو من ينوب عنه باتخاذ كل الإجراءات اللازمة والتوقيع على جميع المستندات والعقود المتعلقة بهذا الشأن. وبالإشارة إلى أسهم الخزينة الخاصة بمجموعة جي أف أتش المالية، والمحتفظ بها بموجب ترتيبات صناعة السوق، فقد وافق المساهمون على تفويض مجلس الإدارة باستخدام 140 مليون سهم، بما يمثل 3,8٪ من إجمالي الأسهم الصادرة لمجموعة جي أف أتش، بغرض الاستحواذ الاستراتيجي للأسهم في المؤسسات المالية، بموجب موافقة مصرف البحرين المركزي. بالإضافة إلى ذلك، تم تفويض مجلس الإدارة أو من ينوب عنه باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ المذكور أعلاه وتوقيع كل المستندات والعقود المتعلقة بهذا الشأن.

بنفقات 66,4 مليار درهم لدعم النمو الاقتصادي ومعرض إكسبو

دبي تعتمد موازنة 2020.. الأكبر في تاريخها

العربية.نت: أعلن المكتب الإعلامي لحكومة دبي أن حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، اعتمد الموازنة العامة لحكومة دبي خلال 3 أعوام من 2020 وإلى 2022، بإجمالي نفقات 196 مليار درهم، وذلك لتعزيز الاقتصاد الكلي للإمارة.

وأوضح المكتب، على حسابه بموقع «تويتر»، أن موازنة الإمارة لعام 2020 هي الأكبر في تاريخها بنفقات بلغت 66,4 مليار درهم، مشيرا إلى أن الهدف من هذا الإنفاق تلبية طموحات الإمارة في تحفيز الاقتصاد الكلي ودعم إقامة «إكسبو 2020 دبي» لتكون الدورة الاستثنائية والأبرز في تاريخ أضخم معارض العالم وأعرقها. ونقل المكتب عن المدير العام لدائرة المالية بحكومة دبي، عبدالرحمن آل صالح، قوله إن انتهاج حكومة دبي نهج التخطيط المالي متوسط الأجل لثلاث سنوات وإعلان خطة مالية هي الأولى في تاريخها، جاء تنفيذا لرؤية الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وتوجيهات الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد إمارة دبي.

وأضاف أن دبي تواصل في موازنة العام المالي 2020، الاهتمام بالخدمات الاجتماعية، التي تشمل الصحة والتعليم والثقافة والإسكان الاجتماعي، علاوة على تطوير صندوق المنافع الاجتماعية ودعم الأسر وتحفيزها، الأمر الذي جعلها واحدة من أفضل المدن للمعيشة في العالم.